

الباب الثاني

علم المعاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

الفصل الأول

المعاني

علم المعاني من المصطلحات التي أطلقها البلاغيون على مباحث بلاغية تتصل بالجملة وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير ، أو ذكر وحذف ، أو تعريف وتكبير ، أو قصر ، أو فصل ووصل ، أو إنجاز وإطباب ومساواة .

وليس في كتب البلاغة الأولى إشارة إلى هذا العلم ، ولا نعرف أحداً استعمله وسمى به فسمنا من موضوعات البلاغة قبل السكاكي (٥٦٢٦هـ) . وكان الأوائل يستعملون مصطلح «المعاني» في دراساتهم القرآنية والشعرية ، فيقولون : «معاني القرآن» أو «معاني الشعر» ، وينتخون من ذلك أسماء لكتبهم ، وليس في هذه المصطلحات ما يتصل بالبلاغة أو أحد علومها .

ولعل عبارة «معاني النحو» التي وردت في المناظرة التي جرت بين الحسن بن عبد الله بن المزيان المعروف بأبي سعيد السيرافي (٥٣٦٨هـ) وأبي بشر متى بن يونس في مجلس الوزير أبي الفتح بن جعفر بن القرات كانت من أقدم الإشارات إلى هذا المصطلح بمعناه القريب من البلاغة . قال السيرافي : «معاني النحو منقسمة بين حركات القبط ومساكناته ، وبين وضع الحروف في مواضعها المنتظمة لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير ، وترخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك ، وإن زلخ شيء عن هذا التعت فانه لا يخلو من أن يكون سائفا بالاستعمال الشاذ والتأويل الجيد أو مردوداً لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرته» (١) .

وعنه أحمد بن فارس (٥٣٩٥هـ) في كتابه «الصحاح» باباً سماه «معاني الكلام» (٢) وهي عند أهل العلم عشرة : خبر واستظهار ، وأمر ونهي ، ودعاء وطلب ، وعرض وتحذير ، وتحن وتعجب : وبذلك يكون ابن فارس أول من أطلق مصطلح «معاني الكلام» على مباحث الخبر والإنشاء التي أصبحت فيما بعد أهم فصول علم المعاني .

(١) الانتاع والثلاثة ج ١ ص ١٩١ ، وصحاح الأدب ج ٣ ص ١١٧ .

(٢) الصحاح ص ١٧٩ وما بعدها .

البحث الأول

نظرية النظم

وكان لنظرية النظم اثر كبير في ظهور هذا اللون من الدراسات ، والنحاة العرب يد طولي في دراسة الكلام وتحليله والوقوف عند البنية وما يطرأ عليها من تقدم وتأخير ، أو ذكر وحذف . ولعل سيوريه (- ١٨٠٠هـ) كان من اقدم الذين اهتموا عند هذه الجوانب ودرسها بعمق في فصول كتابه الشهير وأبوابه ، ولكن سيوريه والنحاة لم يسموا هذه البحوث نظماً وإنما هي فروع تدور حولها العرب في كلامها أو انشائها . ولا نستطيع ان ننسب اليهم بعد ذلك نظرية النظم التي حاول بعض المعاصرين أن يربطها بهؤلاء النحاة ربطاً وثيقاً ليجرد البلاغيين الاصابة والتجديد مع إيماننا بأن الموضوعات التي بنيت عليها هذه الفكرة كانت بحرية محضة ، وقد استفاد منها البلاغيون وطوروها وصوروها احسن تصوير .

وإذا اردنا ان نطمس فكرة النظم لنبقي ان نلتصها في كتب لغوي بعد ان رأينا ارتباطها بكتب النحو . واقدم اشارة عثرنا عليها في الكتب العربية عبارة ابن القفج (- ١٤٣هـ) التي اشار فيها الى صياغة الكلام . قال : « فإذا خرج الناس من أن يكون لهم عمل وأن يقولوا قولاً بديعاً ، فليعلم الواصفون للخبرون ان احدهم وان احسن والبلغ ليس زائداً على ان يكون كصاحب قصص وجد باقياً وزبرجناً ومرجلاً فنظمه ثلاثاً وسموهاً واكاليلاً ووضع كل قصص موضعاً وجميع الى كل لون شبهه بما يزيد بذلك حسناً فسمي بذلك صانعاً رائقاً ، وكصاغة اللغز والقصة صنعوا فيها ما يعجب الناس من الحل والآلية ، وكالمحل وجدت نثرات اخرجها الله طية وسلكت سبلاً جعلها الله ذكلاً نصار ذلك ضفاء وطعاماً وشراباً مشروباً فيها مذكوراً به امرها وصنعها : فمن جرى على لسانه كلام يستحسنه او يستحسن منه فلا يعجب به اصحاب المخرج المبتدع ، فانه انما اجتهد كما وصفنا (١) »

(١) الادب الصغير - آثار ابن القفج من ٣١٩ ، ورسائل البلد من ٦-٥

ولم يحظوا بالبلاغيون هذا الكلام وأدبروه في كتاباتهم من غير أن يشيروا إلى ابن المقفع : فقال الجاحظ (٢٥٥هـ) : «فإنما الشعر صناعة وضرب من النسيج وجنس من التصوير» (١). وتحدث عن النظم في كتبه وسعياً أحدهما ونظم القرآن ، قال : «كما جئت كتابي في الاحتجاج لنظم القرآن وغريب تأليفه وديع تركيبه» (٢). وقال : «وفي كتابنا المثل الذي يدل على أنه صدق ، نظمه البديع الذي لا يقدر على مثله العبادة مع ما سوى ذلك من الدلائل التي جاء بها من جاء به» (٣) : والجاحظ في هذين النصين وغيرهما يؤمن بأن القرآن الكريم معجز بنظمه ومألفه من بلاغة ناسر القلوب .

وكان لمسألة إعجاز القرآن أثر في بلورة فكرة النظم ، وقد ذهب قوم من المتكلمين إلى أن وجه الإعجاز هو ما اشتمل عليه القرآن من النظم الغريب المخالف لنظم العرب وغيرهم في مطالبه ومقاطعته وفواصله . ودعت جماعة منهم إلى أن وجه الإعجاز في مجموع الأمرين : النظم ، وكونه في أصل درجات البلاغة .

ولأبي عبدالله محمد بن يزيد الواسطي (٢٠٩هـ - ٢٧٦هـ) كتاب في إعجاز القرآن سماه «إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه» ، ولا يعرف عنه شيئاً مع أن عبد القاهر الجرجاني شرحه مرتين ، لأن الأصل وشرحه لم تصل وإن كان العنوان يدل على أنه عالج مسألة النظم وأقام عليها إعجاز كتاب الله .

وفي كتب الإعجاز التي وصلت حديث عن النظم ، ولكنه لا يجلو الصور قولاً بوضح الهدف ، وإنما هو منصات في الطريق سار عليها البلاغيون ، كابو سليمان حمد بن عبد بن ابراهيم الخطابي (٣٨٨هـ - ٤٦٠هـ) يرى أن القرآن إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح اللفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمتاً أصح المعاني ، ويقول إن «صعود هذه البلاغة التي تجمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من اللفاظ

(١) الحيوان ج ٣ ص ١٣٢ .

(٢) الحيوان ج ١ ص ٩ .

(٣) الحيوان ج ٤ ص ٩٠ .

التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأعص الأشكل به ، الذي اذا أهمل مكانه
غيره جاء منه اما بذلك المعنى الذي يكون منه فساد الكلام ، ولما ذهب الرواق
الذي يكون معه سقوط البلاغة (١) ويرى ابو الحسن علي بن عيسى الرماني
(٢٣٨٦هـ) ان اعل مرتبة في حسن البيان ما جمع اسباب الحسن في العبارة من
تسهيل النظم حتى يحسن في السمع ويسهل على اللسان وتقبله النفس تقبل الير (٢).
ويرى أبو بكر محمد بن الطيب البانلاقي (٤٠٣هـ) أن كتاباته معجز بالنظم ،
لأنه خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد في كلام العرب ، يقول : « فاما شأؤ نظم
القرآن فليس له مثال يحتذى عليه ولا امام يقتدى به ، ولا يصح وقوع مثله كما يتفق
لشاعر البيت النادر ، والكلمة الشاردة ، والمعنى الغريب ، والشيء القليل العجيب (٣) »
ويقول : « ليس الأعجاز في نفس الحروف وانما هو في نظمها واحكام رصفها ،
وكونها على وزن ما أتى به الذي - صلى الله عليه وسلم - وليس نظمها أكثر من
وجودها متقدمة ومتأخرة ومتروكة في الوجود ، وليس لها نظم سواها (٤) » . ويقول
عن القرآن : « وهو معجزة الرسول - عليه السلام - قال علي بن بكته من الالة
أرجه : أحدها ما فيه من عجب النظم وبديع الرصف ، وانه لا قلوة لاحد من
المخلوق على تأليف مثله ولا تأليف صورة منه أو آية بغير صورة » (٥).

وكان كلام القاضي عبد الجبار الاسد آبادي (٤١٥هـ) أكثر وضوحاً حينما
رأى أن القصاصة والبلاغة تقومان على ضم الكلمات وتقليلها ، قال : « اعلم أن
القصاصة لا تظهر في أفراد الكلام بالنظم على طريقة مخصوصة ، ولا يد مع القسم من
أن يكون لكل كلمة صفة ، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواصفة التي

(١) بيان اعجاز القرآن - ثلاث رسائل في اعجاز القرآن ص ٩٦.

(٢) تنكث في اعجاز القرآن - ثلاث رسائل في اعجاز القرآن ص ٩٨.

(٣) اعجاز القرآن ص ١٦٩.

(٤) كتاب الفهد ص ١٥١.

(٥) تنكث الانصار نقل القرآن ص ٥٩.

تتأول الضم ، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه ، وقد تكون بالموقع . وليس لهذه الأنصاف الثلاثة رابع ، لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة أو حركاتها أو مواقعها ، ولا بد من هذا الاعتبار في كل كلمة ، ثم لا بد من اعتبار مثله في الكلمات إذا انضم بعضها إلى بعض ، لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة ، وكذلك لكيلفية إعرابها وحركاتها ومواقعها . فكل هذا الوجه الذي ذكرناه إنما تظهر مزية الفصاحة بهله الوجهه دون غيرها .

فإن قال : فقد قلتم أن في جملة ما يدخل في الفصاحة حسن المعنى ، فهلاً اعتبر نونه ؟
 نقول له : إن المعاني وإن كان لا بد منها فلا تظهر فيها المزية ، ولذلك نجد المعبرين عن المعنى الواحد يكون أحدهما أنصح من الآخر والمعنى متفق . على أن تعلم أن المعاني لا يقع فيها ترديد فإذن يجب أن يكون الذي يعتبر التزايد عنده الالتفات إلى معنى بها عنها . فإذا صححت هذه الجملة فالذي يظهر به المزية ليس إلا الإبدال - الاعتبار سلفي بهنخص الكلمات أو التقديم والتأخر الذي يختص بالموقع أو الحركات التي تختص بالإعراب ، فبذلك تقع البداية . ولا بد في الكلامين اللذين أحدهما أنصح من الآخر أن يكون انما زاد عليه بكل ذلك أو يعرضه ولا يمنع في اللفظة الواحدة أن تكون إذا استعملت في معنى تكون أنصح منها إذا استعملت في غيره ، وكذلك فيها إذا تغيرت حركاتها . وكذلك القول في جملة من الكلام . ثم قال : وهذا بين أن المعبر في المزية ليس بنية اللفظة ، وإن المعبر فيه ما ذكرناه من الوجوه . فلما حسن النظم وعلوية القول فعما يزيد الكلام حسناً على السجع لأنه يوجد فضلاً في الفصاحة (١) .

ذلك ما كانت عليه نظرية النظم قبل القرن الخامس للهجرة ، وليس في أنوال البلاط ومن جاء بعده فكرة واضحة عنها إلا ما كان من كلام القاضي عبد الجبار الذي ربط الفصاحة بالنظم وبني عليه رأيه في اعجاز القرآن .

(١) للقرن ١٦ ج ١ ص ١٩٩ وما بعدها .

لقد وضحت هذه النظرية وطلبت مداعبا على يد عبدالقاهر الجرجاني (١٢٧١هـ أو ١٢٧٤هـ) الذي أطلق الكلام عليها ، وسمى موضوعات التقديم والتأخير ، والذكر والخلف ، والقصر ، والفصل والوصل ، والتعريف والتكثير : معاني النحو أو النظم والنظم - عنده - تطبيق الكلام بعضها ببعض وجعل بعضها سبب من بعض (١) ، أو هو توخي معاني النحو . وقد حصر موضوعاته بقوله : « وأعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قرأته وأصوله ، وتعرف متاعبه التي تهجت فلا تفرغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تغفل بشيء منها ، وذلك أنا لأعلم شيئا يستحقه الناظم ينظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك : زيد مطلق أو زيد مطلق ، وه مطلق زيد ، وه مطلق زيد ، وه زيد المطلق ، وه المتعلق زيد ، وه زيد هو المطلق ، وه زيد هو مطلق » .

وفي القصر والجواز إلى الوجوه التي تراها في قولك : « إن تخرج أخرج » ، و « إن خرجت خرجت » ، و « إن تخرج فأنا أخرج » ، و « أنا أخرج إن خرجت » ، و « أنا إن خرجت أخرج » .

وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك : « جامدي زيد مسرعا » ، و « جامدي يسرع » ، و « جامدي وهو مسرع » ، أو « هو يسرع » ، و « جامدي قد أسرع » ، و « جامدي وقد أسرع » ، فيعرف لكل من ذلك موضعه ويحيى به حيث ينبغي له .

وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم يفردها كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى ، فيضع كلاما من ذلك في خاص معناه نحو أن يحيى « ماء في تهي الحال ، و « ولا ، إذا أراد تهي الاستقبال ، و « إن » فيما يرجع بين أن يكون وأن لا يكون ، و « وإذا » فيما علم أنه كائن .

(١) دلائل الإعجاز ص (١٠٠) .

وينظر في الجمل التي ترد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل ، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع (الوار) من موضع (العامة) موضع (القائه) من موضع (ثم) ، وموضع (أو) من موضع (أم) ، وموضع (لكن) من موضع (بل) .
وينصرف في التعريف والتشكيك ، والتقديم والتأخير في الكلام كله ، وفي الحذف والتكرار ، والاضمار والإظهار ، فيضع كلاماً من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له .

هذا هو السبيل ، فليست بواجب شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم ، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه العامة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له . فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساد أو وصف بمنزلة وفصل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وتلك الفساد وتلك اللزوم وذلك الفصل إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل باب من أبوابه ، (١) .

فمعاني النحو أو النظم تشمل : الخير ، وأركان الجملة وما يتعلق بالسند والسند إليه من شرط وحال ، وتشمل الفصل والوصل ومعرفة مواضعهما ومعاني الولو والقائه وثم ويل ولكن ، وتشمل التعريف والتشكيك ، والتقديم والتأخير ، والحذف والتكرار والاضمار والإظهار والفرق بين هذه الأساليب ليس فرقاً في الحركات وما يطرأ على الكلمات ، وإنما في معاني العبارات التي يحدتها ذلك الوضع والنظم الدقيق ، ولذلك فليست السند في معرفة قواعد النحو وحدها ولكن فيما تؤدي إليه هذه القواعد والأصول . وقد يكون أحدها لا يعرف التسميات السابقة لموضوعات النحو ، ولكنه يعرف الفروق بينها ويحسن معانيها حينها بمعناها ، شأنه في ذلك شأن الهدوي الذي عالج بعضاً من المصطلحات وما انتهى به كتب النحو ، غير أنه كان يلهم ما يسع ويميز بين أسلوب وآخر .

(١) دلائل الإحصاء من ٦٤ - ٦٥ .

ولست الزمة بالغة ومعرفتها ، لان ذلك لا يؤدي إلى التفاوت بين الكلام ، ولا من أجل العلم بالنفس التروى والوجود نستند إلى اللغة ، ولكن للعلم بمواضعها وما ينبغي أن يصنع فيها . وليست بسلامة الحروف ، وإنما بالنظم الذي يحيط بالكلمات والإعراب معنى دقيقاً .

والنظم مراتب : فمنه ما لا ترى للزمة فيه الا بعد قراءة القطعة الشعرية كقول البحري :

بلوتنا فسرائب من قد نرى فما إن رأينا ففتح غميرا
هو السرء أهبت له الحادثة ت عزمًا وشبكًا ورأيا صليبا
تفتل في خنقي مودد سباحا مرجسي وبأسا مهيا
فكالهف إن جته صارخا وكالبحر إن جته مستيا
ففي هذه الأبيات تلاحظت الصور وضمت بعضها إلى بعض .

ومنه ما يهجم الحسن عليك من دفعة واحدة حتى يعرف من البيت الواحد مكان الشاعر من الفضل وموضعه من الخلق ، وشهد له بالفضل حتى يعلم أن البيت من قبل شاعر فحل وقته خرج من تحت يد صنّاع .

ومن النظم ما يتحد في الوضع ويدق فيه الصنع ، وذلك أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض ويشد لرباط لأن منها بأول ، وإن يحتاج في الجملة إلى أن توضع في النفس وضعا واحداً أو أن يكون الحال فيها حال الثاني يضع يمينه في حال ما يضع يساره هناك . ومنه ما لا يحتاج إلى فكر وروية لكي ينظم ، بل سبيله في ضم بعضه إلى بعض مسيل من عمد إلى لاك فخرطها في ملك لا ينبغي أكثر من أن يمتعا التفرق ولكن نطد أشياء بعضها إلى بعض لا يريد في نطده ذلك أن نجسم له من هيئة أو صورة بل ليس إلا أن تكون مجموعة في رأي العين ، وذلك إذا كان المعنى لا يحتاج أن يصنع فيه شيء غير عطف لفظ على مثله . ولا بد أن يتغير المعنى إذا تغير النظم ، وفي ذلك مجال رحب يجوز فيه المشاؤون (١) .

(١) التفصيل في نظرية النظم يراجع الفصل الثاني من كتاب «مد الشاعر البحراني» -

لقد وضع عبد القاهر أصول « علم المعاني » في كتابه « دلائل الإعجاز » وسمّاه « النظم » أو « معاني النحو » . وليست معاني النحو إلا علم المعاني الذي عرّفه السكاكي بقوله : « هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره » (١) .

جنود النظرية :

كان السكاكي (- ٦٢٦هـ) أول من أطلق مصطلح « علم المعاني » على الموضوعات التي سمّاها عبد القاهر النظم أو معاني النحو . ومع أنه لم يطلق ذلك على بعض مباحث البلاغة أحد غيره إلا أن الباحث ليجاز حينما يجد مصطلحي « المعاني » و « البيان » قبله فالزحسري (- ٨٥٣هـ) يشير إليها في الكشف ويقول وهو يتحدث عن التفسير : « ولا يفرق على شيء من تلك الحقائق إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن وعما : علم المعاني وعلم البيان » (٢) . وكلامه غير واضح ، لأنه كثيراً ما يرد مصطلح « علم المعاني » و « علم البيان » على المباحث التي لا تخص علم المعاني ، بل تخص علم البيان ، ويضاف إلى ذلك أنه لم يضع حداً بين موضوعات المعاني والبيان . وعلة ذلك أنه لم يكن يبحث في البلاغة حينما ألف « الكشف » وإنما كان يفسر القرآن الكريم ويوضح ما فيه من معاني رفيعة ومن روعة وجمال وتأثير في النفوس . وكان يستخدم مصطلحات البلاغة وفنونها لموصول إلى هذه الغاية ، ولذلك توزعت في الكتاب ولم يجمعها جامع أو يحددها منهج واضح وقراء أحياناً يسمي البلاغة « بديها » ففي تفسير قوله تعالى : « أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما رآه حَسَبًا لِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ » (٣) يقول : « هذا من الصفة البديعية التي تليق بالمجاز اللطوة العليا ، وهي أن تساق كلمة مناسق المجاز » (٤) .

(١) مناجح العلوم ص ٥٧ .

(٢) الكشف ج ١ ص (٥) .

(٣) البقرة ١٦ .

(٤) الكشف ج ١ ص ٥٣ .

ويختلف أحياناً ما تعارف عليه البلاغيون فيجعل الالتفات من البيان ويقول في العنود من لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب : « قلت : هذا يسمى الالتفات في علم البيان » (١) . وذكر الدكتور شوقي ضيف أن الرغشري أول من ميز بين المصطلحين وقسم البلاغة إلى معاني وبيان ، وأن السكاكي أثره في هذا التقسيم (٢) ، ولكن ما ذكرناه وما يسميه تفسير الكشف لا يؤيد هذا القول ، وإن كانت عبارة الرغشري لوحده بذلك قبل البحث والتدقيق .

وذكر فخر الدين الرازي (٥٦٠٦ -) مصطلحي « علم البيان » و « علم المعاني » ولكنه لم يعرفهما أو يوضحهما ولم يحدد موضوعاتهما . يقول وهو يتحدث عن الخبر : « ولكن الخبر هو الذي يتصور بالصور الكثيرة ، وتظهر فيه الدقائق العجيبة والأسرار الغريبة من علم المعاني والبيان » (٣) . وعبارة « من علم المعاني والبيان » غامضة لا يفهم منها إلا معنى عام هو البلاغة ، أما معانيهما التي حصرها السكاكي فلم يشر إليها ، وهو في ذلك يتابع الرغشري الذي ذكر المصطلحين من غير أن يعرفهما أو يفصل بينهما .

ويكرر السكاكي بعض العبارات مثل « صناعة علم المعاني » و « علماء علم المعاني » و « أذهان الراسخين من علماء المعاني » و « آفة علم المعاني » (٤) ، ولكنه لم يحدد معانيها أو يذكر علماء علم المعاني وآفته . ولم نعر في تاريخ البلاغة على علماء اختصوا بهذا العلم وبحقها فيه كما فعل السكاكي في « مفتاح العلوم » إلا ما نلاحظه من الوقوف عند القاهرة الجرجاني على « معاني البحر في كتابه » دلائل الإعجاز ، و « البيان » في كتابه « أسرار البلاغة » ولكن هذا الوقوف لا يعني أنه ميز بينهما ، لأن موضوعات البلاغة ظلت تختلط في الكتابين ، وإن كان الأول أقرب إلى علم المعاني والثاني أقرب بعلم البيان :

(١) الكشف ج ١ ص ١١ .

(٢) البلاغة تطور وتاريخ ص ١٢٤١ - ١٢٧٠ - ٢٨٨ .

(٣) نهاية الإيماء ص ٣٦ .

(٤) مفتاح العلوم ص ١٨١ - ١٩٥ - ١١١٩ - ١٢٤١ .

ولأننا لم نستطع أن نبيّن مفهوم المعاني قبل السكاكي مع ما جاء في «الكشاف»
 و«نهاية الإيجاز» نقرر أنه أول من قسم البلاغة إلى معاني وبيان ومحسنات ، وحدّد
 موضوعاتها وأرسل قواعدها ، وأنه أول من أطلق على الموضوعات المتعلقة بالنظم
 مصطلح «علم المعاني» وعلى الموضوعات التي تبحث في الصورة والخيال - التشبيه
 والمجاز والكتابة - مصطلح «علم البيان» ، وأنه أول من سمّى غير هذه البحوث
 محسنات أو وجوداً مخصوصة يصار إليها لتقصيد الكلام ، وسمّها إلى ما يختص
 بالمعنى وما يتعلق بالنظم ، ولم يسمّها بديعاً ، وكان بدر الدين بن مالك (- ٥٩٨٦هـ)
 صاحب «المصباح» هو الذي أطلق عليها هذا المصطلح وتابعه الخطيب التبريزي
 والمتأخرون .

وكان السكاكي منهج في بحث موضوعات «علم المعاني» يختلف عن كل ما
 ألفناه في كتب البلاغة الأولى ، وقد قرر - كما قرر غيره - أن كلام العرب لثمان :
 الخير والطلب ، وذلك قسم المعاني إلى قانونين .

الأول : يتعلق بالخير :

والثاني : يتصل بالطلب :

وقسم القانون الأول إلى أربعة فروع :

الأول : في تفصيل اعتبارات الاستاذ الخيري ، نكلم فيه على أنواع الخير واغراضه
 ومؤكّداته وخروجه على مقتضى الظاهر .

الثاني : في تفصيل اعتبارات المسند إليه ، نكلم فيه على حذفه وذكره ، وتعميده
 وتنكيره ، واضطراره ، وكونه معرفة سواء أكان موصولاً أم اسم إشارة أم معرفة
 بالالف واللام أم بالاضافة . ونحدث عن نعم المعرف ، وتأكيّد المسند إليه ، وبيانه
 وتفسيره ، وبديله ، والحالة التي تقتضي العطف والفصل وتنكيره ، وتقديسه على المسند
 وتأخيريه ، وقصره ، وخروجه على مقتضى الظاهر ، والاتصاف .

الثالث : : في تفصيل اعتبارات المسند ، نكلم فيه على حذفه وذكره ، وإفراد
 وكونه فعلاً ، وتقليده وتركه تقليده ، وكونه منكراً ، ثم نحدث عن تعطّبه وتتركه ،

وكونه اسماً معرفاً ، وكونه جملة فعلية ، واسمية وظرفية ، وتكلم على تقديمه ، والتأخير ،
وعقد في هذا الفن فصلاً تحدث فيه عن الفعل ، وتركبه ، وإثباته ، وتركه منقول
وإثباته ، واضمار الفاعل واظهاره . وتحدث عن اختيار التقديم والتأخير مع الفعل ،
والحالات للقضية لتقييد الفعل بالشروط .

الرابع : في تحصيل اعتبارات الفصل والرجل ، والايجاز والاطناب ، والنصر
وقسم القانون الثاني إلى خمسة فصول هي : التعمي ، والاستنظام ، والامر ، والنهي ،
والنداء .

وبعد أن اكمل بحث الخبر والطلب تحدث عن استعمال الخبر. موضع الطلب واستعمال الطلب موضع الخبر ، وذكر أسلوب الحكم في عبارة البحث (١) .

(١) ينظر البلاغة عند الشكاكي ص ١٤٠ وما بعدها. (٢) شليكن، اللغة العربية.

البحث الثاني

نقد المنهج

لقد بحث السكاكي «علم المعاني» بهذا المنهج ونسبه هذا التقسيم ، وبوجه هذا التوب الذي تنضح فيه التزعة العقلية . ويلاحظ أنه قدّم البحث في الخبر مع أن كثيراً من الموضوعات التي تحدث عنها فيه لا تخص الخبر وحده وإنما هي مشتركة بينه وبين الطلب . وقد حلل سعد الدين التفتازاني (- ٧٩٢هـ) ذلك بقوله : « وإنما اجتمعاً بأبحاث الخبر لكونه أعظم شأنًا وأعم فائدة ، لأنه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه تقع الصياغات المعجبة ، وبه تقع غالباً - الثواب التي بها التضائل ، ولكونه أصلاً في الكلام ، لأن الإنشاء إنما يحصل منه بإشتقاق كالأمر والنهي ، أو نقل كـ «يس» و«نعم» و«هبت» و«اشترى» ، أو زيادة أداة كالأستفهام والنهي وما أشبه ذلك .

ثم قدّم بحث أحوال الاستناد على أحوال السند إليه والسند مع أن النسبة متأخرة عن الطرفين ، لأن علم المعاني يبحث عن أحوال القفظ الوصوف بكونه مستنداً إليه ومستنداً . وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقيق الاستناد ، لأنه عالم يستد أحد الطرفين إلى الآخر لم يصر أحدهما مستنداً إليه والآخر مستنداً . وللتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين ولا يبحث لنا عنها ، (١) .

ومهما حاول أنصار هذا المنهج أن يوجهوه فإن البلاغة التي تقيس بها الأدب وتحكم بها عليه لا يمكن أن يعالج منهج بحثها هذا التليل ، وإن يصطنع لها اصطفاً يبعدها عن روحها الأدبية . ولكن هل نجح السكاكي في هذا المنهج ؟ وهل استطاع أن يعصر موضوعات علم المعاني حصراً دقيقاً ؟

الواقع أنه لم ينجح في هذا التقسيم الذي بناء على التقطع وحده ، فحصر به موضوعات المعاني حصراً تقريباً أغدعها كل حياة ، وباعد بينها وبين ما يتطلبه الفن الأدبي الذي ينبغي أن يعتمد - أول ما يعتمد - على التلويق والربط .

(١) القول من ١٣ .

ولتوضيح ذلك نقول أن السكاكي لم يباحث المعاني حسب ركني الجملة -
 للسند اليه والسند - وعلى هذا الأساس ذكر التقديم - مثلاً - في السند اليه
 مرة وفي السند قارة أخرى . وفعل مثل هذا بالموضوعات الأخرى كالتأخير ،
 والحذف والذكر ، والتعريف والتذكير وكان من الدقة أن يبحث كل موضوع بحثاً
 مستقلاً فيتكلم على التقديم والتأخير في فصل والذكر والحذف في ثانٍ ، والتعريف
 والتذكير في ثالث ، وبذلك يجمع أوصال الموضوع الواحد في بحث يستوفي أجزائه
 ويجمع شتاته . أما أن يوزع أقسام الموضوع الواحد هذا التوزيع ويذكر عنه في كل
 باب نظراً بسيرة لانتجدي نقماً ، فما لا يمكن الأخذ به والتحويل عليه . وبالقرارة بين
 ما كتبه السكاكي وما كتبه عبد القاهر أو أين التأثير يتضح مدى إفساده هذه البباحث
 وجوره عليها . فبعد أن كنا نقرأ في «دلائل الإعجاز» أو «الثلث السائر» موضوعات
 فيها عرض وتحليل وجمع لأطراف الموضوع الواحد جمعاً يخرج المدارس منه بفكرة
 واضحة وفائدة كبيرة - بعد هذا كله - نقرأ في «مفتاح العلوم» موضوعات
 تاترت أطرافها في عدة أبواب لا يخرج المدارس منها إلا بصورة حائلة ، وتوابع
 جامدة ، وأمثلة مبسرة . وقد يلجأ لكي يكون فكرة صحيحة إلى أن يلم شتات
 الموضوع الواحد ويضم بعضها إلى بعض ، وفي هذا تضاعف للجهد وإفساد للبلاغة
 والذوق .

وكانت ثمرة ذلك أن يعثر السكاكي الموضوعات وأنتدعها زونقها ، وأصبحت
 لانتجدي نقماً إلا بالرجوع إلى عدة فصول يلجس شتاتها وتوحيد أجزائها .
 أما بحث خروج الكلام على مقتضى المظاهر كوضع المفسر موضع المظهر ، ووضع
 المظهر موضع الضمير ، والاتفات في السند اليه فليس دقيقاً ، لأن هذه الفنون لا تخصه
 وحده وإنما تدخل السند أيضاً . وقد أشار السكاكي إلى ذلك بقوله : (واعلم أن هذا
 النوع أعني نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة لا يختص بالسند اليه (١) وكان ينبغي
 أن يضع لكل لون من هذه الفنون بحثاً يفصل القول فيه تفصيلاً .

(١) مفتاح العلوم ص ٩٥

ونكلم على استعمال المضارع مكان الماضي في الحالات المتضمنة لتنفيذ الفعل بالشرط مع أن الإخبار عن الفعل المضارع أو بالمستقبل نوع من الانزياح كما صرح به البلاغيون .

وعقد فصلاً للفعل وما يتعلق به من ترك وإثبات ، وإظهار وإخفاء ، وتقديم وتأخير مع أن الفعل مستد وكان ينبغي أن يبحث في باب المستد ويذكر أنه يأتي فعلاً واسماً وجسماً :

ولكننا لابد أن نحدد السكاكي اتبناه إلى اشتراك كثير من الباحث التي ذكرها في المستد والمستد إليه ، فقد أشار - وهو يتحدث عن الحالة المتضمنة لقصر المستد إليه على المستد - إلى أن القصر لا يختص بالمستد إليه وإنما يدخل المستد أيضاً ، ويجري بين القاعل والمفعول ، وبين المفعولين ، وبين الحال وذو الحال ، وبين كل طرفين ؛ يقول «وأعلم أن القصر كما يكون للمستد إليه على المستد يكون للمستد إليه ، ثم هو ليس مختصاً بهذا البين بل له شبرج وله تحريعات ، فالأول أن نفرد للكلام في ذلك فصلاً وتؤخره إلى تمام التمرض لما سواه في قانوننا هذا ليكون إلى الوقوف عليه أقرب» (١).

هذا ما يتعلق باتخاذ ركبي الجملة أساساً في تقسيم مباحث علم اللغوي ، أما ما يتعلق بالوضعيات نفسها فقد ذكر لتقديم والتأخير ، والحذف والدكر ، والفصل والوصل ، والابتداء والإطناب ، والتعريف ، والتكثير ، والتقصير ، في القانون الأول أي في باب الخبر . وليس في هذا دقة ، لأن هذه الوضعيات تدخل القلب كما تدخل الخبر وقد أشار عبد القاهر إلى ذلك بقوله : «انه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر ، وذلك أن الاستفهام استخبار ، والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يتحرك . فإذا كان كذلك كان محالاً أن يشرق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره في الاستفهام فيكون المعنى إذا قلت : «أريد قام» غيره إذا قلت : «أقام زيد» ؟ ثم لا يكون هذا الافتراق في الخبر .

ويكون ثوبك « زيد قام » و « قام زيد » سواء ، ذاك لأنه يؤدي إلى أن تستعمل
امراً لاسيّل فيه إلى جواب ، وإن نشئت المعنى على وجه ليس عنده عبارة بيشه
لك بها على ذلك الوجه « (١) » ويقول : « وإذا قد عرفت الحكم في الابتداء
بالنكرة في الاستفهام فابتنى الخبر عليه » (٢) .

ولم يأخذ السكاكي برأي عبد القاهر مع أنه اعتمد على كتابيه وجردهما من
الترعة الأدبية وأحالهما على كل بتسيماته المنطقية .

والعجيب أن الخطيب القزويني وسعد الدين النفاذاني وغيرهما من الشراح
تابعوا السكاكي في هذا التضم مع أنهم ذكروا أن الموضوعات التي بحثت في الخبر
تدخل الطلب أيضاً . يقول القزويني بعد أن ذكر أحوال السند : « كثير مما ذكر
في هذا الباب والذي قبله غير مختص بهما كالذكر والخلف وغيرهما : والقطن إذا
أضنى اعتبار ذلك فيهما لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما » (٣) . وأما هذا القول في
كتابه « الإيضاح » بعد أن ذكر أحوال الأستاذ والسند اليه والسند وأحوال متعلقات
الفصل والقصر ، وقال : « ما ذكرناه في هذه الأبواب الخمسة السابقة ليس كله
مختصاً بالخبر بل كثير منه حكم الانشاء فيه حكم الخبر ، يظهر ذلك بآهني تأمل » (٤)
وقال النفاذاني : « إن الأستاذ الانشائي أيضاً أما مؤكداً لو جرد عن التأكيد ، وكذا
للسند اليه أما مذكور أو مخفي ، مقدم أو مؤخر ، معرف أو منكر ، إلى غير ذلك ،
وكذا السند اسم أو فعل ، مطلق أو مقيد بمفعول أو بشرط أو غيره ، والمتعلقات
أما متعلقة أو متأخرة ، مذكرة أو مملوكة ، واسناده وتعلقه أيضاً إما بقصر أو
بغير قصر : والاعتبارات السابقة في ذلك مثل ما مر في الخبر ، ولا يخفى عليك
اعتباره بعد الإحاطة بما سبق » (٥) .

ولكن البلاغيين سحروا بمنهج السكاكي وساروا عليه من غير أن يحاولوا إصلاحه
إلا ما صدر عنهم من ملاحظات لاتعد البلاغة عن جوهره كثيراً ، ونرى - إذا

(١) دلائل الإعجاز ص ١٠٨

(٢) دلائل الإعجاز ص ١٠٩

(٣) التلخيص ص ١٢٥

(٤) الإيضاح ص ١٠٩

(٥) المطول ص ٢١٦

مأردة أن نعيد ترتيب مباحث علم المعاني في كتاب «مفتاح العلوم» - أن يبحث
 الخير والإنشاء في باب مستقل وتذكر النوعين وأسايليهما، ثم يبحث الجملة في
 باب آخر، يجمع أجزاءها، ويكون للتقديم والتأخير فصل، وللتذكر والحذف فصل
 ثانٍ، وللتنكير والتعريف فصل ثالث، وللقصر وأنواعه وطرفه فصل رابع، وللتقديم
 للسند والسند إليه فصل خامس. ولا بد من بحث الفصل والوصل، والابتداء والاطتباب
 في بابين مستقلين. وبهذه الطريقة تجمع مافرقه السكاكي وتبحث الحياة في هذا الفن
 ليكون صالحاً لدراسات الأدبية.

وليس بغريب أن نذهب إلى هذا النهج فقد بحث المتقدمون البلاغة بما هو غريب
 منه وكان لأعلامهم كأبي هلال وابن رشيق وابن سنان وعبد القاهر وابن الأثير
 مناهج سليمة وبحوث طريفة ذات وقع عظيم وأثر كبير، لأنهم لم يعثروا الموضوعات
 في فصول كثيرة وإنما جمعوها جمعاً دقيقاً، وبذلك جاءت كتبهم آية في الإبداع،
 وكانت بحوثهم غاية في التوضيح والجلال.

وكان الخطيب القزويني (٥٧٣٩هـ) أوضح منهجاً من السكاكي، والمعاني عنده
 وعلم يعرف به أحوال الفقه العربي التي بها يطابق مقتضى الحال (١). وقد رفض
 تعريف السكاكي وهو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من
 الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي
 الحال ذكره (٢)، لأن التبع ليس بعلم ولا صادق فلا يصح تعريف شيء
 من العلوم به.

وحصر علم المعاني في ثمانية أبواب :

الأول : أحوال الاسناد الخبيري :

الثاني : أحوال السند إليه :

الثالث : أحوال السند :

الرابع : أحوال متعلقات الفعل :

(١) الأيضاح ص ١٢

(٢) مفتاح العلوم ص ٦٧